



الأصالة والمعاصرة
ОБЩИНСТВО | ЖИЗНЬ | ЧЕЛОВЕК

برنامج الأصالة والمعاصرة

من أجل تغيير المسار. كلمة وُحدة!

الانتخابات التشريعية
2026



يعتبر البرنامج الذي نقترحه أمام
المغاربة بمناسبة الانتخابات
التشريعية، بمثابة التزام ثابت
وقطعي من حزب الأصالة
والمعاصرة، بما يعتقد أنه ضروريا
وواجبا من جهة، وباستطاعته
إنجازه، من جهة أخرى.

إن هذه الثنائية تعني أننا مقبلون على مرحلة تستدعي منا تمحيص السياسات العمومية بما يتناسب فعليا مع تدهور الأوضاع، ولن يتأتى ذلك دون إنجاز تغييرات واضحة وحاسمة في اختياراتنا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

إن حزب الأصالة والمعاصرة يجهر بهذه الحقائق عن وعي عميق بالإشكالات المطروحة. لقد كان شريكا في الأغلبية المنتهية ولايتها، كأول تجربة ائتلاف حكومي بالنسبة له بعد أزيد من عشر سنوات من التخذق في المعارضة والغياب عن مواقع القرار. ورغم أنه لم يحظ طيلة عمره السياسي بفرصة تشكيل الحكومة ورسم سياساتها من موقع الرئاسة، فإنه لا ينكر حصته من المسؤولية مهما كان حجمها.

لقد ساهم حزبنا في الخيارات التي أثبتت نجاحها، وعلى رأسها تعميم التأمين الإجباري على المرض، والدعم الاجتماعي المباشر، ودعم السكن، والمشاريع الكبرى للبنية التحتية، وغيرها كثير. كما رصدنا من الداخل، مظاهر الانحرافات والإخفاقات، لا سيما ما تعلق بتأثر الوضع المعيشي جراء ارتفاع الأسعار، وتغول الوسطاء، واتساع دائرة المنتفعين الذين نمووا مثل الطفيليات في محيط القرار، على شكل شبكات مصالح، عائلية وفئوية، خارج ضوابط الشفافية والمساواة بين المواطنين، فيما تعمقت معاناة الشباب والأسر وقطاعات شعبية واسعة، خاصة من سكان البوادي والهوامش.

لقد عايننا من داخل الحكومة ومن خارجها، مفارقة غريبة تجسد تناقضا صارخا بين أمرين:

■ فمن جهة قامت الحكومة بمجهود استثنائي غير مسبوق في رفع الأجور لكافة المستخدمين والموظفين، من إجراء السميكة إلى الأطباء وأساتذة الجامعات، مروراً بأسرة التعليم والصحة والجماعات المحلية... وغيرهم، فضلا عن الدعم المباشر للأسر في إطار التغطية الاجتماعية

يتقدم حزب الأصالة والمعاصرة للانتخابات التشريعية بإدراك عميق أن هذه المحطة تكتسي حساسية خاصة مقارنة مع محطات سابقة، تجعلها لحظة فارقة تكاد تكون مصيرية. فمن جهة هناك حالة عدم الاستقرار التي تطبع التطورات الدولية، وتحديدًا في المناطق القريبة منا، وكذا التحولات المتسارعة التي يفرزها السباق المحموم نحو اقتطاع وتحسين مجالات النفوذ بين القوى العظمى، وانعكاسات كل ذلك مباشرة على أوضاعنا الداخلية وعلى موقعنا الجيوسياسي.

ومن جهة ثانية، لابد من الوقوف، بمنتهى الجدية والمسؤولية على مآلات أوضاعنا الداخلية، التي صارت تشكل مصدرا للقلق على المستوى الاجتماعي رغم كل عناصر القوة والمناعة التي تطبع الحالة العامة للبلاد.

ففي هذه الظرفية العالمية المتفجرة بفعل توالي الأزمات وتعقدها، يبدو المغرب في مفارقة تتجاذبه صورتان متناقضتان لواقع واحد، صورة مغرب يرسخ مكانته الدولية، ويتجه نحو حسم قضية وحدته الترابية بفعل القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة أيده الله، كما يواصل مسلسل التحديث على مستوى البنى التحتية: الموانئ، الطرق السيارة، السكك الحديدية، الخطوط الكهربائية العابرة للحدود، والمشاريع الطموحة للطاقت المتجددة، احتلال موقع القاعدة الصناعية الأولى في أفريقيا، قطاع السيارات في توسع مستمر، الطيران يعزز موقعه... إلخ.

في مقابل هذه الصورة، تنتصب صورة المواطن المغربي الذي يفخر بهذا المسار، ويقر في نفس الآن بكون وضعه الشخصي في تدهور بين أسعار ملتهبة، واستحالة الحصول على موعد في المستشفى العمومي قبل ثلاثة إلى ثمانية عشر شهراً واستمرار بطالة ابنه الحاصل على شهادة من كلية العلوم، والذي يجري مقابلته الخامسة دون أن يتلقى أي رد.

إن المغاربة، من فئاتهم الأكثر هشاشة إلى الفئات العليا من الطبقة الوسطى، يحسون، أمام انعدام التقنين والمحاسبة والردع، أن الدولة غائبة، بل ليس غريبا أن يصل الإحساس بالمرارة والحكة لدرجة أن يصبح عاديا سماع تعابير من قبيل أن «الدولة تخلت عن المواطن» وتركته فريسة لإرادة المتحكمين في السوق بدون قواعد ولا ضوابط.

إن ما نورده هنا ليس بناء نظريا ولا تحليلا سياسيا، بل هو النتيجة الصافية لإنصتنا لنبض الشارع، ولأصوات الناس باعتبارها أصدق تعبير عن الأوضاع، نستنتج منها خلاصتنا ونبني عليها مقترحاتنا للمرحلة المقبلة.

إننا إذ نقف عند هذه الانحرافات الخطيرة، فلأننا نرفض تعويم الحقائق وخلط الأوراق حتى لا تستمر عنوانا للمرحلة المقبلة، وحتى نقتنع فعلا أن لا مناص من تغيير الاتجاه كخيار برنامجي وحيد للخروج من هذه الوضعية.

الشاملة. إنه مجهود استثنائي غير مسبوق على مر الحكومات يؤكد المجهود الميزانياتي الذي ناهز 280 مليار درهم مجموع نفقات الميزانية التي صرفت لتحسين الأوضاع المعيشية للأسر ورفع القدرة الشرائية للمواطنين خلال الولاية الحكومية؛

■ في المقابل، وعوض أن تزدهر حياة الأسر، انهارت القدرة الشرائية، وتحولت القفة إلى كابوس يومي لملايين الآباء والأمهات، وانتقل الهاجس الأول للمغاربة من الانشغالات التقليدية المرتبطة بالسكن والشغل والمدرسة إلى هاجس التغذية.

إنها الصورة الأكثر قتامة والتي وعى المغاربة جيدا بطبيعتها وأبدعوا في صياغة عنوان يلخصها، ألا وهو «سياسة لفراقشية».

لقد وضع المغاربة تناسبا واضحا بين عصابات لصوص «لفراقشية» في البوادي وبين دائرة المستفيدين في إطار تداخل المصالح العائلية والفئوية، والتي امتدت من امتصاص ملايير دعم استيراد اللحوم والأكباش ودعم الفلاحين الكبار، إلى توسع سلسلة الوسطاء في كل مجالات الاستهلاك، حيث انتصبوا حاجزا بين المنتج والمستهلك يتحكمون في السوق رغم أنهم لا ينتجون أية قيمة، ما أدى إلى ارتفاع تاريخي للأسعار، خاصة أسعار المواد الغذائية المكونة للقفزة اليومية للمواطن. والنتيجة أن الزيادة في الأجور لم تمنع تدهور الوضع المعيشي، ما يعني أن جيب المواطن كان مجرد قنطرة لعبور مبالغ الزيادات إلى خزائن من ينعتهم الرأي العام بـ «لفراقشية».

إن هذا التعبير الذي دخل اللغة السياسية من البوابة الشعبية الواسعة، يلخص، إلى جانب تعبير «تضارب المصالح»، جوهر المشكل وراء تدهور الوضع المعيشي للمغاربة، نظرا لأن هذه الفئة من المنتفعين «لفراقشية» تتحرك وتتضخم بفعل تضارب المصالح في غياب مطلق لأي رادع ولا محاسبة ولا تقنين.

برنامجنا

وعلى هذا الأساس الواضح، بنينا برنامجا انتخابيا نسعى من خلاله إلى تدارك ما يرتبط بالنقائص والإخفاقات.

إننا نعتبر أن الإخفاق الأساسي للحكومة يتمثل في اختزال شعار «الدولة الاجتماعية» في التغطية الصحية وفي الدعم الاجتماعي. ورغم بلوغ هذين الهدفين، لم يتم تحقيق باقي محددات الدولة الاجتماعية الضامنة للعيش الكريم بكل أبعاده. هذا علاوة على غياب سياسات بعيدة المدى لتحسين البلاد من تقلبات الجيوسياسية والمناخية أو ذات العلاقة بالتحديات التكنولوجية والعلمية ذات التهديد المباشر لاستقلالية القرار الوطني.

لذلك فإن البرنامج الذي نقترحه على الناخبين يتمحور حول 5 أولويات نعتبرها حجر الزاوية لبناء سياسات عمومية تضمن توازنا مجتمعيًا على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتضمن كذلك أمانًا استراتيجيًا للمستقبل، وهي كالتالي:

الأولوية الأولى

تتعلق بالقدرة الشرائية ونقدمها على شكل عدد من الإجراءات في إطار
ميثاق القدرة الشرائية

الأولوية الثانية

تتعلق بإدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق، ونقدمها على شكل
ميثاق إدماج الشباب

الأولوية الثالثة

تتعلق بخدمات قطاعية كانت دائما تعتبر أسسا للمواطنة، ونقدمها على شكل
ميثاق المواطنة

الأولوية الرابعة

تتعلق بالأمن الاستراتيجي الطاقوي، والمائي، والغذائي، والتكنولوجي العلمي على شكل
ميثاق الأمان

الأولوية الخامسة

تتعلق بالنمو الاقتصادي باعتباره شرطا لضمان استدامة كل الالتزامات، ونقدمها على شكل
ميثاق النمو والاستدامة

إن الأجوبة التي تتضمنها هذه المواثيق صيغت على شكل إجراءات قابلة للتطبيق في إطار برنامج ذي طابع حكومي، أي أنه ليس مجرد إجراءات يمكن تجزيئها بل عبارة عن حزمة اختيارات تتربط فيما بينها بتكامل وانسجام، وتستند إلى آليات دقيقة تحدد كيفية التمويل والتنفيذ.

ميثاق القدرة الشرائية

إننا في حزب الأصالة والمعاصرة نعتبر تدهور الوضع المعيشي ناتجا عن ارتفاع مفتعل للأسعار، أي أن قواعد السوق تركت مكانها لصالح تدخلات أدت لحدوث انحراف نتج عنه تحكم في كل من العرض والأسعار. ومن بين مظاهر ذلك:

■ أن بلادنا حطمت أرقاما قياسية في تصدير بعض المنتجات الفلاحية على حساب السوق المحلية، وهذه إحدى نتائج سياسات تراكمت في هذا المجال، لينضاف إليها فتح الباب أمام التصدير العشوائي للمنتجات الفلاحية نحو أسواق جديدة حيث تحول الأمر إلى فوضى، خاصة ما تعلق بالصادرات الخارجة عن الاتفاقيات المبرمة مع تكتلات (الاتحاد الأوروبي) أو بلدان في إطار علاقات تجارية مبرمة؛

■ أن الفلاح المنتج يحقق مداخيل منخفضة جدا في حين تناسلت أعداد الوسطاء الذين سيطروا على سلاسل تسويق كافة المنتجات، ما يمكنهم من الرفع المفتعل للأسعار والاستحواذ على حصة قد تبلغ ما بين 60 و80 في المائة من حجم السعر؛

■ أنه لا وجود لمنطق في العالم يبيح إغداق 1 مليار درهم كدعم لاستيراد اللحوم فيما تضاعف ثمنها بالنسبة للمواطن برسم سنة 2025؛

■ أنه بالقدر الذي تنص به القوانين على حرية المبادرة، فإن دستور المملكة يضمن حقوق المجتمع من خلال حق المواطن في العيش الكريم؛

■ حرية السوق لا يمكن أن تكون مطية لتنمية ثروات فئات طفيلية غير منتجة للقيمة، ينحصر وجودها في مراكمة الربح والسطو على سبل عيش المواطنين.

لكل هذه الأسباب، نؤمن أن حق المواطن في العيش الكريم يجب أن يحظى بالأولوية في انشغالات الدولة كما هو مقرر دستوريا؛ وأن على الدولة ضمان حرية المبادرة وحرية السوق، ما يعني واجبها في حماية السوق من الانحراف نحو الفوضى جراء الاحتكار أو افتعال الندرة أو التحكم في مسارات التسويق بدون ضوابط.

لذلك نعتبر أن المهمة المستعجلة والملحة للحكومة المقبلة تكمن في إيقاف نزيف القدرة الشرائية للمواطن وإعادة الأمور إلى نصابها، وذلك من خلال العمل على واجهتي تحسين الدخل من جهة، وإعادة تنظيم سلسلة التسويق وضبط السوق من جهة أخرى.

برنامج المواثيق الخمس

الالتزام رقم: 1 عودة أسعار المواد الأساسية إلى مستواها الطبيعي

يتعلق الأمر بأسعار كل من البطاطس، الطماطم، البصل والسردين واللحوم. إن العودة إلى أسعار معقولة ورفع الحيف عن المستهلك، سيمر عبر مستويين إثنيين:

■ إعادة تنظيم هيكلية لمسالك التوزيع؛

■ تنظيم التموين الكمي للسوق عبر تدبير مجالي الإنتاج والتصدير.

لبلوغ ذلك سنعبئ سبع آليات:

■ إحداث ست شركات جهوية للتوزيع الفلاحي في المناطق الفلاحية الكبرى: سوس، تادلة، الغرب، اللوكوس، دكالة عبدة، والشرق.

تقوم هذه الشركات بدور الوساطة بين المنتج وبائع التقسيط، إذ تشتري المنتج ثم تعيد بيعه للحلقة الأخيرة في السلسلة، وتستبعد بذلك تدخل الوسطاء الربيعيين.

هذه الشركات المساهمة تخضع لدفتر تحميلات عمومي، ولتدقيق سنوي، وشفافية كاملة حول هوامشها.

■ عصنة أسواق الجملة للتحكم في هوامش الوساطة على جميع المنتجات الفلاحية والصيد البحري: سنعمل على خلق نموذج جديد للمنصات متعددة الوسائط، تجمع في نفس الموقع الخضر والفواكه، والسمك، واللحوم، والمنتجات الغذائية، مجهزة بمستودعات تبريد ومحطات للتوضيب.

ستعتمد إيرادات هذه المنصات على الكراء والرسوم الخدماتية بدلاً من ضريبة بنسبة مئوية على المبيعات، كما سيتم تعميم التتبع الرقمي للمعاملات للتأكد من سلامتها.

■ بناء وحدات تبريد عمومية يمكن للصيادين الولوج إليها بأسعار تحفيزية، في موانئ الصيد التقليدي الرئيسية، خاصة العرائش، والحسيمة، وآسفي، وطانطان، والعيون، والداخلية قصد تمكين الصياد من القدرة على التخزين، وبالتالي على التفاوض.

■ إعادة توجيه الحوافز الفلاحية: سيتم ربط دعم السقي، والمكننة، والبذور، والتسمين بالالتزام بتخصيص مساحة لزراعة موجهة للسوق الداخلية أو تخصيص حصة محددة من الإنتاج، وذلك بناء على تحديد الهدف الكمي الضروري توفيره لضمان الأمن الغذائي بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية: الحبوب، والبطاطس، والبصل، والطماطم، والسردين، واللحوم الحمراء، وزيت الزيتون...

في نفس السياق ستتم إعادة النظر في توزيع الدعم الفلاحي قصد تفضيل الضيعات المتوسطة والعائلية الموجهة للسوق الداخلية.

■ تطهير مسلك اللحوم الحمراء: برنامج إعادة بناء القطيع الوطني، الذي أطلق بتعليمات ملكية سامية وخصصت له قرابة 11 مليار درهم خلال 2025-2026، والمتمحور حول دعم علف الماشية، والحفاظ على الإناث، والتخفيف من دين المربين، والدعم التقني، والتحسين الوراثي، يعتبر مكسبا استراتيجيا سيواصل حزب الأصالة والمعاصرة العمل به.

كما سنشرع، بعد إعادة بناء القطيع فعليا، في مشروع تطهير مسلك اللحوم، من خلال تجديد الإطار التنظيمي لأسواق المواشي، وتحديث ومطابقة المجازر مع المعايير المعمول بها، وضمان شفافية هوامش الوسطاء والجزائرين.

إن الجمع بين هذين الإجراءين (إعادة بناء القطيع وتطهير المسلك بالتنظيم) كفيل بتحقيق عودة أسعار اللحوم لسابق عهدها قبل الزيادات الأخيرة.

■ تنظيم صادرات المنتجات الفلاحية عبر العودة للعمل بمبدأ المراقبة والترخيص بما يضمن أولوية السوق الوطنية بالنسبة للمنتجات الفلاحية الأساسية.

■ سيتم بتعاون مع مجلس المنافسة إحداث آلية مخصصة لمحاربة الوساطة الطفيلية، بإمكانيات ومهام ووسائل عمل مناسبة وراعية، مع نشر العقوبات التي تصدرها.

الالتزام رقم: 4 لا معاش دون 3.000 درهم بعد الآن

تفيد الأرقام الرسمية أن أزيد من 116.500 متقاعد من القطاع العام يتقاضون معاشاً شهرياً يقل عن الحد الأدنى للأجر، فيما يعيش 134.562 من ذوي الحقوق (أرامل أو يتامى أو أزواج على قيد الحياة) بمبالغ أقل، إجمالاً، يتقاضى أكثر من 251.043 مستفيد من المعاش في القطاع العام أقل من 3.500 درهم شهرياً.

أزيد من 50.942 متقاعد من القطاع العام يتقاضون معاشاً شهرياً يقل عن 2.000 درهم، فيما يعيش 103.003 من ذوي الحقوق (أرامل أو يتامى أو أزواج على قيد الحياة) بمبالغ أقل، إجمالاً، يتقاضى أكثر من 153.945 مستفيد من المعاش في القطاع العام أقل من 2.000 درهم شهرياً.

أما المعاشات الأساسية بالنسبة للقطاع الخاص، فتبلغ في المتوسط حوالي 2.100 درهم شهرياً، فيما يقل ما يقارب 30% منها عن 1.500 درهم.

الوضع أكثر ظلماً للنساء، خاصة وأن مسارهن المهني غالباً ما يكون أكثر انقطاعاً وأقل تصريحاً، مما يؤدي إلى معاشات أضعف. هذا فيما تتقاضى الأرامل 50% من معاش تقاعد أزواجهن المتوفين.

ولوضع حد لهذا الحيف يلتزم الحزب بما يلي:

- ابتداءً من السنة الثانية من الولاية، لن يقل أي معاش، أيًا كان نظامه، عن 3.000 درهم شهرياً؛
- رفع معاش الأرامل إلى 100% من معاش المتوفى.

الالتزام رقم: 2 مجانية فاتورة الكهرباء إلى حدود 100 درهم شهرياً

تشكل فاتورة الكهرباء عبئاً ثابتاً في بنية إنفاق الأسر المتواضعة. فالأسرة التي تستهلك أقل من 100 كيلوواط/ساعة شهرياً، أي الحد الأدنى الضروري تدفع فاتورة تتراوح بين 80 و100 درهم شهرياً، أي ما قد يعادل في بعض الحالات 10% من الدخل.

هذه الوضعية ناتجة عن هيكلة تعريفية تجعل صغار المستهلكين يتحملون كلفة أعلى من بعض المستهلكين المتوسطين بمنطق التناسبية. فرغم أن الشريحة (0-100 كيلوواط/ساعة) تستفيد من تعريفية تفضيلية، تبقى مع ذلك مثقلة برسوم ثابتة (الاشتراك، والتكاليف الإضافية، إلخ) تزيد من الكلفة الحقيقية للكيلوواط/ساعة بالنسبة للأسر الأكثر تواضعاً.

ولتصحيح هذا الاختلال، يتعهد حزب الأصالة والمعاصرة بأن تكون فواتير الكهرباء الشهرية التي تقل عن 100 درهم مجانية بالكامل لجميع الأسر المعنية، دون شرط إضافي ودون إجراء إداري.

وفي إطار ترسيخ البعد التضامني لهذا الإجراء، سيتم إقرار مساهمة تضامنية هامشية على الشريحة العليا بنسبة 12% على الكيلوواط/ساعة المستهلكة ما فوق 200 كيلوواط/ساعة شهرياً، بمعدل أقل من 30 درهماً شهرياً، وذلك لتغطية جزء من آثار المجانية.

الالتزام رقم: 3 تخفيض الضريبة على الأجر لمزيد من الإنصاف

إحدى آليات تحسين الدخل تتمثل في تخفيض نسبة الضريبة على الأجر، حيث سيتم اعتماد 3 أشهر فقط بمعدل هامشي أقصى يبلغ 20% عوض 6 أشهر بمعدل هامشي أقصى يبلغ 37%، وذلك وفق الجدول التالي:

- 0% بالنسبة للأجور الخام التي تقل عن 15.000 درهم (حوالي 12.500 درهم صافية)؛ وبذلك تعفى الأغلبية الساحقة من الأجراء؛
- 10% بالنسبة للأجر الخام ما بين 15.000 و46.000 درهم؛
- 20% بالنسبة للأجر الخام الذي يفوق 46.000 درهم؛ أي الأجور العليا وحدها.

ميثاق إدماج الشباب

الميثاق الثاني ضمن أولويات برنامج حزب الأصالة والمعاصرة يتعلق بإدماج الشباب، ويتمحور حول خمس ركائز، تتمثل في التعليم، والتكوين، والتأهيل، وتوفير ظروف الاشتغال اللائق، والسكن والحركة المهنية، وحكامة متكاملة ومندمجة لمنظومة مواكبة الشباب.

إن قضية الشباب هي، في نظر حزب الأصالة والمعاصرة، أكبر قضايا المرحلة المقبلة وأكثرها استعجالاً. فحوالي **2,9 مليون شابة وشاب** ما بين 15 و29 سنة يوجدون اليوم خارج منظومة التعليم والتكوين وخارج سوق الشغل (NEET)، فيما تبلغ بطالة الفئة العمرية 15-24 سنة **29,2%**، ويغادر حوالي **300.000 تلميذ** مقاعد الدراسة سنوياً دون تأهيل. وليست هذه مجرد أرقام إحصائية، بل طاقات وطنية معطلة، وأسر قلقة على مصير أبنائها، وشعور متنام لدى جيل كامل بأن الأفق مسدود، تعبر عنه مظاهر متعددة، من فقدان الثقة إلى الإقبال على الهجرة بكل الطرق.

وإننا في حزب الأصالة والمعاصرة نرفض القراءات السطحية التي تحمّل الشباب مسؤولية وضعهم، من قبيل الادعاء بأنهم يرفضون مناصب الشغل المعروضة لأنهم «لا يفارقون تيك توك». فالحقيقة التي يدركها كل من أنصت فعلاً لنفض الشباب، هي أنهم **لا يرفضون العمل، بل يرفضون ظروف عمل غير لائقة**، ويطمحون، كغيرهم، إلى شغل يحفظ الكرامة: عقد مصرح به، وتغطية اجتماعية، وأجر منتظم، ونقل ممكن، وسكن في المتناول، وآفاق للتقدم.

إن معالجة قضية الشباب تقتضي، في قناعتنا، الاشتغال المتزامن على ثلاث جبهات لا تقبل التجزئ ولا الترتيب الزمني:

■ **المدرسة أولاً**، من خلال وقف نزيف الانقطاع الدراسي الذي يدفع سنوياً بحوالي 300.000 تلميذ خارج المنظومة، وهو المنبع الرئيسي الذي يغذي فئة الشباب خارج التعليم والتكوين والشغل، وذلك في تكامل تام مع التزامات «ميثاق المواطنة» لهذا البرنامج الخاصة بالمدرسة العمومية؛

■ **التأهيل ثانياً**؛ فمن غادر المدرسة دون تأهيل لا يمكن تركه لمصيره، بل من حقه اكتساب كفاءة مهنية تفتح له باب الشغل؛

■ **الشغل اللائق ثالثاً**؛ فالتشغيل لا يُختزل في مستوى الأجر، بل يشمل ظروف العمل بكل أبعادها، من التصريح والتغطية الاجتماعية إلى أوقات العمل والصحة والسلامة المهنية والنقل والسكن.

الالتزام رقم 5: حد أدنى قدره 1.000 درهم من الدعم الاجتماعي المباشر

شمل الدعم الاجتماعي المباشر حوالي 4 ملايين أسرة. ورغم المكاسب الكبرى المحققة من وراء هذا الورش الملكي التاريخي، فإنه اصطدم بنقطة ضعف يتعين تجاوزها ضمن الولاية المقبلة.

أولاً، يعتمد الاستهداف على مؤشر يتم تحديده وفق طريقة (PROXY MEANS TEST) التابعة للسجل الاجتماعي الموحد ، وهي طريقة إحصائية تقوم على مقارنة مستوى عيش الأسر انطلاقاً من معاينة بعض الخصائص، من قبيل جودة السكن، وحيازة الأصول، أو الخصائص الديموغرافية.

يعتبر هذا المؤشر فعالاً، غير أنه يولد هامش خطأ يؤدي إلى إلحاق الحيف بعدد من الأسر الفقيرة، فقط لأنها تمتلك، مثلاً، دراجة هوائية أو لديها اشتراك في الإنترنت.

ثانياً، تواضع الحد الأدنى من الدعم، أي 500 درهم لكل أسرة شهرياً، وتآكل قدرته الشرائية بفعل التضخم.

ولتدارك الأمر، يلتزم حزبنا بإجراءين سيحدثان نقلة كبرى في نظام الدعم المباشر من خلال:

- الرفع التدريجي للحد الأدنى للدعم الشهري إلى 1.000 درهم؛
- الانتقال التدريجي من الاستهداف بالمؤشر إلى الاستهداف بالدخل الحقيقي ما سيقصص هامش الخطأ مما يقارب 20 إلى 30 في المائة حسب مصادر مستقلة، إلى 5 في المائة سنة 2030. وسيتحقق ذلك بفعل (أ) القابلية المتقدمة لتبادل المعلومات بين نظم المعلومات العمومية و(ب) تعميم التصريح الشامل بالدخل.

صفر انقطاع عن الدراسة دون حل بديل

الالتزام رقم: 7

يشكل الانقطاع الدراسي، بحوالي 300.000 حالة سنويا، الرافد الأول لفئة الشباب خارج التعليم والتكوين والشغل. لذلك نلتزم بما يلي:

- إرساء آلية وطنية لرصد المنقطعين عن الدراسة، خاصة ما بين 15 و18 سنة، وربط كل حالة بشكل تلقائي بمسار للعودة إلى الدراسة أو التكوين المهني أو الاستفادة من التكوين بالتدرج؛
- التوجه تدريجيا نحو ضمان التعليم أو التكوين إلى غاية سن 18 سنة.
- وذلك في تلامز تام مع التزامنا في «ميثاق المواطنة» بمدرسة عمومية تربي وتكوّن وتهيئ للمستقبل، وبذلك نوقف من المنبع تدفق أجيال جديدة نحو فئة NEET.

كفاءة لكل شاب... وأول عقد شغل

الالتزام رقم: 8

- **تعميم التكوين المهني والتكوين بالتدرج:** رفع الطاقة الاستيعابية تدريجيا إلى ما بين 150.000 و200.000 **مستفيد سنويا**، خصوصا في الصناعة والبناء والسياحة واللوجستيك والصيانة والطاقة والفلاحة والخدمات والمهن التقنية، وفق نموذج يقضي فيه المتدرب الجزء الأكبر من مدة التكوين داخل المقولة، بما يجعل المقولة فضاء أساسيا لاكتساب الكفاءة المهنية؛
- **برنامج «كفاءات 2030»:** ربط تمويل التكوين بالحاجيات الحقيقية المعبر عنها من طرف المقاولات وبنائجه في سوق الشغل (30% عند بداية التكوين، و30% عند الحصول على الشهادة، و40% بعد الإدماج المهني)، باستهداف حوالي 500.000 **عملية تكوين وإعادة تأهيل** في المهن التي تعرف طلبا فعليا، على أن يندرج ضمن هذا الجهد عرض التكوين الرقمي المنصوص عليه في استراتيجية «المغرب الرقمي 2030»؛

لهذه الاعتبارات، يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة بجعل **الولاية المقبلة ولاية الشباب بامتياز**، عبر إطلاق **البرنامج الوطني المندمج للشباب 2027-2031** تحت شعار «أفق لكل شاب»، ننتقل به من تعدد البرامج القطاعية المتفرقة التي أبانت عن محدوديتها، إلى سياسة وطنية مدمجة تتبع مسار الشاب من التعليم والتكوين إلى الشغل والسكن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقوام هذا الالتزام أن لا يظل أي شاب مغربي، **لمدة طويلة دون إدماج: تعليم أو تكوين أو شغل أو مقولة أو فرصة للحركة المهنية.**

ويستهدف البرنامج خلال الفترة 2027-2031:

- إدماجا وتأهيلا لحوالي مليون شابة وشاب لولوج مستدام لسوق الشغل؛
- ضمان عرض للتوجيه أو التكوين أو الإدماج لكل شاب يغادر المنظومة التعليمية، في أجل لا يتجاوز **سنة أشهر.**

«مسار إدماج»، مسار موحد لكل شاب خارج التعليم والتكوين والشغل

الالتزام رقم: 6

- وضع منصة وطنية للتسجيل وإحداث مسار موحد لفائدة الشباب ما بين 18 و29 سنة الموجودين خارج التعليم والتكوين والشغل، يقوم على **تشخيص فردي، ومواكبة اجتماعية، وعقد للإدماج**، يُقترح بموجبه على كل شاب حل مناسب لوضعه: تكوين خاص، أو تكوين مهني، أو شغل، أو عودة إلى الدراسة، أو مواكبة لإحداث مقولة؛
- ويستهدف هذا المسار، عند بلوغه سرعته القصوى، حوالي 300.000 **شاب سنويا**، مع إعطاء الأسبقية للشباب المنحدرين من الأسر المستفيدة من الدعم الاجتماعي المباشر، حتى يتحول الدعم من شبكة للحماية إلى **قنطرة نحو الإدماج.**

ظروف العمل اللائق

الالتزام رقم: 9

إن رفع جاذبية الشغل شرط لإنجاح كل ما سبق. ولأن الإشكال لا يكمن في إرادة الشباب بل في **جودة العرض**، نلتزم بما يلي:

■ إقرار «**ميثاق الشغل اللائق**» تلتزم بموجبه كل مقاول مستفيدة من الدعم العمومي للتشغيل، وفي مقدمته برنامج «أول عقد شغل»، بحد أدنى من شروط العمل اللائق: عقد مصرح به وتغطية اجتماعية منذ اليوم الأول، واحترام أوقات العمل، ومعايير الصحة والسلامة المهنية، والمساهمة في طول النقل أو السكن كلما اقتضى الأمر ذلك؛

■ تعزيز جهاز تفتيش الشغل بشريا وتقنيا ورقميا، بما يضمن التطبيق الفعلي لمقتضيات مدونة الشغل؛

■ إحداث علامة «**مشغل نموذجي**» تمنح للمقاولات التي توفر ظروف عمل جيدة، وتخولها امتيازات تفضيلية في الولوج إلى الطلبات والدعم العموميين؛

■ إدراج **جودة مناصب الشغل** ضمن مؤشرات تتبع البرامج العمومية للتشغيل، فلا يقاس النجاح بعدد المناصب فحسب، بل باستدامتها وجودتها.

السكن والحركية، صندوق عمومي لضمان كراء سكن الشباب

الالتزام رقم: 10

كثيرا ما يحصل الشاب على فرصة شغل خارج مدينة إقامته، غير أن التحاقه بمنصبه يصطدم بعائق عملي: فالشباب المنحدر من الرشيدية الذي يحصل على عقد عمل بطنجة، يُطالب بأداء ضمان كراء قد تعادل شهرين مسبقا... وهو لا يملكها، فيضيق العرض وتضيع معه فرصة الإدماج. لذلك نلتزم بما يلي:

■ إحداث **صندوق عمومي لضمان كراء سكن الشباب**، تحل به الدولة محل الشاب في تقديم الضمانة تجاه المكري دون أن يضطر لتجميد أي مبلغ، على ألا يُفعل الضمان إلا في حالة التعثر، مع آليات للاسترجاع تضمن استدامة الصندوق؛

■ برنامج «أول عقد شغل»: تمكين حوالي 500.000 شاب خلال خمس سنوات

من أول تجربة مهنية، عبر تحمل الدولة، بشكل مؤقت وتنازلي، لجزء من كلفة أول تشغيل، مع صرف جزء مهم من الدعم فقط في حالة احتفاظ المقاول بالشباب بعد انتهاء فترة الدعم، بما يجعل الإدماج المستدام أساس التمويل العمومي؛

■ «**مقاوله الشباب**»: الانتقال من منطق تعميم دعم إحداث المقاولات إلى انتقاء المشاريع القابلة للاستمرار، بمواكبة حوالي **60.000 مقاوله** عبر الاحتضان والتمويل والضمان والولوج إلى السوق لمدة قد تصل إلى سنتين، على أن يقاس النجاح بنسبة المقاولات التي تستمر بعد ثلاث سنوات وتخلق فرص شغل؛

■ **برنامج خاص بالنساء الشابات**: تدابير تجمع بين التكوين وتوفير حضانات الأطفال والنقل وإمكانية العمل عن بعد وخدمات القرب وتطوير اقتصاد الرعاية، بما يساهم في بلوغ هدف رفع نسبة النشاط الاقتصادي للنساء؛

■ **الحركية المهنية الدولية**: تحويل الهجرة من إشكالية اجتماعية وأمنية إلى أداة منظمة للحركية واكتساب الكفاءات، عبر اتفاقيات مع الدول التي تعرف خصوصا في بعض المهن، بما يوفر حوالي **125.000 فرصة للحركية القانونية**، مع تأهيل لغوي وشهادات معترف بها وعقود عمل قانونية تحفظ كرامة المستفيدين وإمكانية العودة واستثمار الخبرة لفائدة المغرب.

■ **تعبئة الآليات القائمة الموجهة للشباب في باقي المواثيق**: نظام «المصدر الذاتي للخدمات» لفائدة الشباب المصدرين للخدمات الرقمية والتقنية واللغوية، والقروض بدون فائدة لفائدة الشباب القروي حاملي المشاريع الفلاحية في أفق استقرار 80.000 شاب بالعالم القروي، ومدن المهن والكفاءات باعتبارها الذراع الجهوي للتكوين والحفاظ على الحرف.

مؤسسة موحدة. وليس هذا الاختيار مجرد ترتيب إداري، بل هو ترجمة مؤسساتية لقناعة واضحة: فالدعم الاجتماعي ليس غاية في حد ذاته بل **قنطرة نحو الإدماج**؛ وجزء وازن من الشباب خارج التعليم والتكوين والشغل ينتمي إلى أسر مستفيدة من هذا الدعم. وبذلك، فإن توحيد الحماية والإدماج داخل مؤسسة واحدة كفيل بضمان **وحدة مسار المستفيد، واستمرارية معطيات المراقبة، ووضوح المسؤولية عن النتائج.**

■ وعلى المستوى الترابي، سيقوم الانتشار السريع للبرنامج على نموذج يجمع بين انخراط السلطات الترابية، ولاة وعمالا، باعتباره رافعة حاسمة للتنسيق والانتشار المحليين؛ وشبكة ترابية لتمثيلات المؤسسة العمومية الموحدة والمؤهلة لمراقبة وتوجيه وتشغيل الشباب.

إن هذا الميثاق **عقد جديد بين الدولة وشبابها**، قوامه أربعة حقوق: الحق في اكتساب كفاءة، والحق في أول تجربة مهنية، والحق في الحركة، والحق في شروط تسمح بالاستقلالية والسكن؛ وفي مقابلها التزام الشاب بالانخراط الفعلي في مسار الإدماج والتكوين والعمل. وبهذا العقد نتقل من **تدبير بطالة الشباب إلى بناء الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي لجيل جديد من المغاربة**، ونقدم للعالم الذي سنستقبله سنة 2030 صورة بلد يثق في شبابه ويستثمر فيه.

■ تفعيل «**جواز الحركة المهنية**»: دعم مؤقت للشباب الذين يقبلون فرصة عمل أو تكوين خارج مناطق إقامتهم، يغطي جزءا من تكاليف النقل والانتقال والإقامة المؤقتة، باستهداف حوالي **250.000 عملية حركية مهنية** خلال خمس سنوات، بما يسمح بربط المناطق التي تعرف بطالة مرتفعة بالأحواض التي تعرف طلبا على اليد العاملة؛

■ **برنامج «السكن للشباب»**: توفير حوالي **100.000 حل سكني بين 2027 و2031** تشمل مساكن إيجارية صغيرة وإقامات للشباب والسكن المشترك وتعبئة جزء من الحظيرة السكنية الخاصة، لا تمول فيه الدولة البناء مباشرة، بل توفر العقار العمومي والتحفيز والضمان لجذب المستثمرين المؤسساتيين والخواص، وذلك في تكامل مع التزام «ميثاق المواطنة» الخاص بالسكن، ولا سيما مشروع العمارات السكنية الموجهة حصريا للكراء لفائدة الشباب.

حكومة في مستوى التحدي: قيادة من رئاسة الحكومة وتوحيد مؤسساتي

إن برنامجا بهذا الحجم لا يحتمل التشتت بين القطاعات ولا تعدد مراكز القرار. لذلك نلتزم:

■ بإسناد قيادة البرنامج الوطني المندمج للشباب إلى **رئيس الحكومة مباشرة**، عبر لجنة وطنية دائمة تضمن تجميع وتجويد البرامج المحدثة لدعم التشغيل وإحداث المقاولات، وتحديد أهداف سنوية، وتقييم علمي مستقل منذ السنة الأولى، ونشر منتظم للمؤشرات، خاصة منها نسب توجيه الشباب خارج التعليم والتكوين والشغل، ونسب الولوج إلى التكوين والشغل اللائق والقار، وكلفة التدبير، ونسب رضا المستفيدين؛

■ والانتقال من منطق تعدد المتدخلين والتنسيق الظرفي بينهم، إلى منطق **الفاعل العمومي الموحد للحماية والإدماج**، عبر توحيد الأجهزة العمومية المحدثة للوساطة في التشغيل والدعم الاجتماعي للفئات الهشة داخل

ميثاق المواطنة

يتمحور ميثاق المواطنة حول 5 ركائز: المستشفى، الشغل، المدرسة، السكن، الرقميات، وتسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

الالتزام رقم: 11 مستشفى عمومي تنافسي

كان تعميم التغطية الصحية الأساسية بلا شك، واحداً من أكبر المكتسبات الاجتماعية للولاية المنتهية، حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 32 مليون شخص مقابل 14 مليوناً في 2021. غير أن هذا التطور لم يرافقه تأهيل للمنظومة الصحية العمومية، ما جعل المواطنين يتجهون قسراً نحو أطباء وعيادات القطاع الخاص. ولقد كان من نتائج ذلك أن التدفقات المالية للتعويض عن المرض صبت أساساً في خزائن القطاع الخاص.

لقد خلق هذا الوضع حلقة مفرغة، يتمكن بموجبها القطاع الخاص من الإمكانيات المالية لمزيد من التوسع، فيما لا يستقطب المستشفى العمومي سوى نسبة ضئيلة لا تساعد على النمو بنفس السرعة والفعالية.

هذا ليس سوى جزء ضئيل من إشكالية الصحة ببلادنا، على اعتبار أن القطاع يشكو كذلك من مشاكل التدبير ومن قلة الأطر إضافة للتوزيع الجغرافي.

ففيما يتعلق بالتدبير في علاقته بقلة الأطر، ليس خافياً أن المستشفى العمومي يتعرض لمنافسة غير مشروعة من القطاع الخاص تتمثل في استقطاب الأطر الصحية للعمل المؤقت داخل العيادات على حساب مرتادي المستشفى العمومي. أما على مستوى الخريطة الصحية، يتضح من وزارة الصحة (2025)، أن حوالي 60% من الأطباء الاختصاصيين يمارسون في محور الدار البيضاء - الرباط - طنجة، الذي لا يضم سوى حوالي 35% من السكان. بالمقابل، يعاني جنوب البلاد، والشرق، والمناطق القروية من خصاص حاد ينضاف إلى النقص العام في العدد الإجمالي للأطر الطبية المؤهلة.

هذا دون التذكير بتدني الأوضاع المهنية لأطر المستشفى العمومي الذي ينضاف إلى فارق الأجور مع زملائهم في القطاع الخاص.

أمام هذه الوضعية، يلتزم الحزب ببلوغ الأهداف التالية:

- رفع الجودة الفعلية للولوج إلى العلاج؛
 - تأطير أفضل لصحة الأم والطفل عبر تغطية أقسام النساء والولادة على المستوى الوطني بالدوام الطبي التخصصي على مدار الساعة 24/24؛
 - تعميم التغطية الصحية بنسبة 100%؛
 - توسيع خريطة البنيات الاستشفائية على المستوى الوطني.
- ولتحقيق ذلك سيتم اعتماد الآليات التالية:**

- «إعادة توجيه أطباء القطاع العام نحو القطاع العام» مع التطبيق الكامل للنظام الأساسي الجديد للوظيفة الصحية، خاصة في الجانب المتعلق بالأجور. بالمقابل، سيكون من الممنوع كلياً على العيادات الخاصة الاستعانة بأطباء يمارسون بدوام كامل في القطاع العام، خارج إطار تعاقد بالاتفاق لمدة محدودة بدقة وشفافية ومصرح بها.
 - تسريع مخطط الاستثمار بإنجاز أربع مستشفيات جامعية جهوية جديدة، في بني ملال وكلميم والرشيدية والدار البيضاء، قبل نهاية 2028. وذلك بالإضافة إلى تحسين مستوى 1.600 مركز صحي أولي و90 مستشفى جهوي وإقليمي...
 - السهر على الاستدامة المالية للتغطية الصحية الأساسية AMO والحال أن من بين الأنظمة الخمسة، تعرف أربعة أنظمة عجزاً هيكلياً أو مؤشرات بالاختلال، خاصة مع تسجيل نسبة نفقات/مداخيل تفوق 110%، مع عجز يتفاقم منذ 2021.
- ويلتزم الحزب بتقديم خطة استدامة لـ AMO ابتداءً من قانون المالية 2027، تتمحور حول:**

- ضبط النفقات الطبية عبر مراجعة السعر العمومي لبيع الأدوية؛
- تعميم البروتوكولات العلاجية الملزمة؛
- التعجيل باعتماد الملف الطبي المشترك؛
- التأطير الصارم لمعدل الولادات القيصرية ليتراجع تدريجياً من 68% إلى 25%، وهو المستوى المطابق لمعايير منظمة الصحة العالمية؛
- تعزيز الموارد عبر مراجعة منسقة لنسب وسقف الاشتراك للأنظمة المساهمة؛
- تفعيل ربط الإعانات العمومية بانتظام الاشتراكات، وذلك قصد امتصاص العجز الذي من المنتظر أن يبلغ 33 مليار درهم قبل 2030.

اليومي في الفندقة؛ الصناعات التحويلية الغذائية؛ التغليف الورقي والبلاستيكي؛ مدخلات النشاط الفلاحي...
الآليات المعتمدة ستكون كالتالي:

- أ. التنصيص داخل ميثاق الاستثمار على معيار «منتوج قابل لتعويض الاستيراد»
- ب. توجيه صندوق التنمية الفلاحية نحو التفضيل المنتظم للمدخلات المنتج محليا
- د. إنشاء مناطق صناعية خاصة مجهزة ببنيات التبريد والشباك الموحد
- هـ. إعادة النظر في الإعفاءات الجمركية عند الاستيراد

عدد المناصب المنتظر خلقها 250.000.

- مراجعة تنفيذ «مخطط الجيل الأخضر» الذي أطلقه صاحب الجلالة، وذلك عبر عدد من الإجراءات من قبيل:
- قروض بدون فائدة للشباب القروي الحامل لمشاريع فلاحية؛
- دعم مالي أثناء السنوات الأولى قبل أن تبلغ الأشجار مرحلة الإثمار؛
- إحداث المراكز القروية المندمجة.

الهدف هو تحقيق استقرار 80.000 شاب بالعالم القروي مع تخصيص 1,2 مليار درهم سنويا كقروض.

- برنامج خاص بالصناعة التقليدية 2027 - 2030: يتمحور حول ثلاث محاور:

تحديث تدبير القطاع؛

استراتيجية GO TO MARKET من أجل توجيه التسويق نحو الأسواق العالمية الأكثر أهمية؛

الحفاظ على الحرف المهددة بالانقراض عبر التعاون مع مدن المهن والكفاءات.

هذا إضافة إلى العمل على مضاعفة مستوى مساهمة القطاع التعاوني في الناتج الداخلي الخام الذي لا يتجاوز حاليا 3 في المائة.

- دعم المبادرة الخاصة عبر إعفاء المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا من الضريبة

الالتزام رقم: 12 مليون منصب شغل صاف على الأقل، خلال الولاية الخامسة

ارتكز البرنامج الحكومي لعام 2021 على وعد بخلق مليون منصب شغل صاف خلال الولاية، إلا أن الواقع سجل غير ذلك حيث لم يتجاوز الرصيد الصافي ما بين 2022 و2025 94.000 منصبا، أي أقل من 10% من التعهد الأولي.

هذا فيما كشف تقرير حديث للبنك الدولي (أبريل 2026) أن الفجوة بين المناصب المحدثة والخصاص الفعلي بلغت بين 2020 و2024، 370.000 منصب صاف سنوياً. كما بلغ معدل البطالة حسب المنهجية الجديدة للمندوبية السامية للتخطيط 10,8%، يمس خاصة فئة الشباب 15-24 بنسبة 29,2%. أما النشاط النسائي، فقد تراجع من 28% سنة 2000 إلى 19% سنة 2024؛ وهو واحد من أكبر الفروق في النشاط بين الرجال والنساء في العالم.

لذا، فإن الحزب يلتزم بالعمل على خلق مليون منصب شغل صاف على الأقل، الشيء الذي يستدعي مقاربة اقتصادية قطاعية مدمجة تضمن شروط تطوير الاستثمار. كما يستدعي هذا التوجه إجراءات موجهة لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة.

من جهة أخرى يلتزم الحزب بخلق نظام جديد للتشغيل الذاتي في مجال تصدير الخدمات، يتمتع بمرونة وفعالية أكبر من نظام المقاول الذاتي كما سيأتي بيانه.

تقديرات نسب التشغيل بمختلف القطاعات والآليات المعتمدة:

- على المستوى الصناعي: إطلاق وسم «صنع في المغرب» يقوم على تشجيع تعويض عدد من البضائع المستوردة ببضائع مصنعة محليا.

لقد بلغ العجز التجاري سنة 2025 مستويات مقلقة تقارب 21 في المائة من الناتج الداخلي الخام، بارتفاع يقدر بـ 16 نقطة مقارنة بسنة 2024.

في هذا الصدد نقترح التركيز على المجالات التي تعرف اختلالا واسعا غير مبرر بين الطلب الداخلي والعرض المنتج محليا، من قبيل تجهيزات الاستهلاك

إن ضمان استمرارية مناصب الشغل المرتبطة بالمونديال ما بعد 2030 رهين بمدى تسريع التطور الهيكلي لقطاع السياحة والخدمات، حيث من المتوقع تحقيق 32 مليون سائح سنة 2031 مقابل 17 مليون سنة 2024.

■ إحداث آلية جديدة للتشغيل الذاتي تحت اسم «المصدر الذاتي للخدمات» « (EXPORTATEUR INDIVIDUEL DE SERVICES (EIS) »

سيتم إحداث نظام «المصدر الذاتي للخدمات» لفائدة الشباب، لا سيما منهم حاملو الشهادات والكفاءات الرقمية والتقنية واللغوية، قصد تيسير اندماجهم في سوق الطلب العالمي على الكفاءات كمصدر مباشر لخلق فرص الشغل والدخل بالعملية الصعبة.

يتوخى هذا النظام تجاوز العقبات التي تقيد مبادراتهم للعمل عن بُعد وتصدير خدماتهم إلى الأسواق الدولية انطلاقاً من المغرب، وذلك عبر وضع إطار قانوني وجبائي ملائم ونظام مبسط للصرف.

ويتيح هذا النظام عددا من الامتيازات والتسهيلات :

- التسجيل الرقمي المبسط؛
- رفع سقف رقم المعاملات؛
- رفع القيد المتعلق بتركيز رقم المعاملات؛
- اعتماد ضريبة جزافية محفزة؛
- إتاحة حسابات بالعملية الأجنبية تسمح بالاحتفاظ بجزء من المداخيل بنفس العملة وإعادة استثمارها؛

وبموازاة إحداث هذا النظام، سيتم إطلاق برامج للتكوين والإرشاد وتطوير الكفاءات التقنية للتعامل مع المنصات الدولية للعمل الحر، بالاعتماد على شبكة لفضاءات العمل المشترك بمختلف الجهات، بما يتيح إدماج أعداد متزايدة من الشباب في سوق الشغل العالمي انطلاقاً من مواقعهم داخل المغرب.

على الشركات لمدة 5 سنوات مقابل خلق 3 مناصب شغل.

كما سيتم الاهتمام بالمقاولات المتوسطة التي توجد في وضع الانتقال المتدرج نحو الأعلى SCALE UP حيث ستستفيد من الشباك الوحيد وضمان القروض وتسهيل ولوج الصفقات العمومية.

■ تحديد حصة المقاولات الصغرى والمتوسطة من الصفقات العمومية في حدود 15 في المائة من القيمة، بنص قانوني بدل مرسوم.

■ رفع نسبة النشاط الاقتصادي للنساء من 17,5% سنة 2026 إلى 21,2% سنة 2031 عبر: تكثيف فتح دور الحضنة؛ النقل الآمن؛ قانون خاص بالعمل عن بعد والتوقيات المرنة بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين؛ دعم المقاولات النسائية عبر صندوق مخصص لهذا الغرض؛ تحفيزات خاصة للمقاولات التي تحقق المناصفة.

■ ترسيخ الطابع الاقتصادي للنشاط الرياضي من مجال للترفيه إلى نشاط اقتصادي عبر هيكلة الفيدراليات؛ دعم الصناعة الرياضية (تجهيزات؛ إعلام رياضي؛ التكوين الرياضي)؛ إحداث مراكز جهوية للامتياز قصد التنقيب عن الطاقات الواعدة.

الهدف المتوخى تحقيق 40.000 منصب شغل خلال الولاية.

■ تنمية اقتصاد المعرفة والخدمات القابلة للتصدير من قبيل الإعلاميات، الاستشارة، الهندسة، الخدمات المالية المرحلة؛ برامج التكوين في مجال اللغات.

إحداث 12 مركزا رقميا جهويا يقدم فضاءات للاشتغال معززة بالصبيب العالي والمواكبة التقنية للمقاولات الرقمية...

الهدف خلق 270.000 منصب شغل.

■ مونديال 2030 كعامل تسريع لعدة قطاعات، حيث من المنتظر أن يوفر 360.000 منصب مباشر وغير مباشر من 2026 إلى 2031.

مدرسة عمومية تُربي، تُكون، تهيئ للمستقبل

الالتزام 13 رقم:

يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة بالعمل على استرجاع الدور التقليدي للمدرسة العمومية: مدرسة تكافؤ الفرص الضامنة للترقي الاجتماعي، الشيء الذي لا يمكن بلوغه إلا بمدرسة قادرة على المنافسة داخل المنظومة التعليمية بكافة مكوناتها؛ مدرسة تهتم بالطفل على جميع الأصعدة، في صحته، توازنه، تعلماته وقدراته.

من أجل ذلك سيعمل الحزب على:

- تعميم التعليم ما قبل المدرسي ابتداء من سن 4 سنوات؛
- بدء التوقيت الدراسي من الساعة التاسعة صباحا؛
- تعميم النقل المدرسي في العالم القروي؛ الإطعام في المناطق الهشة؛
- الفحص الطبي المنتظم للقدرات السمعية والبصرية؛
- التزام ب 20 دقيقة مخصصة للقراءة يوميا حيث أثبتت الدراسات أهمية القراءة في تنمية مدارك الطفل؛
- تحديد حد أدنى من التعليمات لدى كل الأطفال حتى سن ال 15؛
- ثلاث ساعات للتربية البدنية في المستويين الابتدائي والإعدادي؛
- إحداث مسارات الامتياز المهني في الثانويات؛
- هيكلية التعليم العالي على شكل ثلاثة مجتمعات: مجمع الامتياز ذي أبعاد دولية موجهة نحو العلوم والتكنولوجيا؛ مجمع تقني ومهني موجه لاحتياجات المحيط بتكوين متوسط؛ ثم منظومة للمعابر بين المجمعين.
- وعلى مستوى ظروف العمل، ستعطى أهمية كبرى للحوار الاجتماعي وفق أجندة ثابتة يتم التوافق بشأنها على المستويين المركزي والجهوي وتكون الإطار المفتوح على الدوام لمقاربة مختلف انشغالات أطر التربية والتكوين.

ومن المنتظر أن يعرف هذا المجال طفرة نوعية مقابل الانحسار الحالي الناتج عن غياب الإطار الملائم، كما سيسهم في الوقت نفسه في تقليص البطالة، وجلب العملة الصعبة، وتوسيع الوعاء الضريبي وتنشيط الاقتصاد الوطني.

إجمالاً من المنتظر تحقيق الأهداف التالية على مستوى الولاية:

- تخفيض مستوى البطالة من 10,8% إلى 7,0% سنة 2031؛
- خلق على الأقل 200.000 منصب صافي سنوياً؛
- رفع نسبة النشاط الاقتصادي للنساء إلى 21,2%؛
- تخفيض بطالة الشباب؛
- عودة الكفاءات المغربية وتقليص هجرة الشباب الحاصل على الشهادات العليا.
- وذلك من خلال خلق على الأقل مليون منصب شغل صاف، من بينها:
- 250.000 منصب صافي في الصناعة؛
- 80.000 فلاح شاب مقيم؛
- 40.000 منصب في المجال الرياضي؛
- 270.000 منصب في الخدمات المرحلة ذات القيمة المضافة العالية؛
- 360.000 منصب في إطار تنظيم كأس العالم 2030 والأنشطة المواكبة ذات الطابع الإنتاجي والخدمي.

الالتزام 15 رقم: المساواة في الولوج إلى الخدمات الرقمية

ينطلق الحزب من الاستراتيجية القائمة «المغرب الرقمي 2030» المرتكزة على رقمنة الخدمات العمومية، تنشيط الاقتصاد الرقمي، تكوين 100.000 شاب في السنة، نشر شبكة الجيل الخامس والحوسبة السحابية السيادية.

غير أن نجاح الاستراتيجية مهدد بالفجوة المجالية التي تعيق توفر خدمات الألياف البصرية والجيل الخامس على مستوى كافة التراب الوطني.

هذا إضافة للفجوة الناتجة عن تفاوت قدرات المواطنين في التعامل ببسر مع التكنولوجيا الرقمية، وأخيرا الفجوة الاقتصادية والصناعية حيث نصت الاستراتيجية على بلوغ 100 مليار درهم كمساهمة للقطاع في الناتج الوطني في حين يلاحظ هجرة الكفاءات في هذا المجال زيادة على استمرار التبعية لغياب طول رقمية منتجة محليا.

بناء على ذلك، يلتزم الحزب بتوفير:

- خدمة الربط للجميع مع ضمان تجهيز 80 في المائة من المساكن بالألياف البصرية مع توفير الربط بالأقمار الاصطناعية في المناطق المعزولة والتغطية بشبكة الجيل الرابع لكافة المناطق؛
- خلق 1500 فضاء رقمي مواطناتي في مختلف الجماعات لتمكين المواطنين من القيام بالخدمات الرقمية بمواكبة مباشرة عن قرب؛
- إطلاق برنامج IA MAROC الذكاء الاصطناعي في خدمة الدولة الاجتماعية وتوجيهه للكشف المبكر عن الأطفال المهددين بالانقطاع عن الدراسة، وكذا الخدمات الطبية عن بعد وأخيرا التقويم المتعدد الأبعاد لمداخل الأسر؛
- ضمان السيادة الرقمية عبر توفير إمكانية تخزين معطيات المغاربة ضمن حوسبة سحابية وطنية سيادية.

الالتزام 14 رقم: 500.000 أسرة تستفيد من سكن لائق خلال الولاية الخامسة

- يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة بمواكبة 500.000 أسرة لضمان سكن لائق وذلك عبر:
- مواصلة برنامج «دعم السكن» والإبقاء على نفس مستويات الدعم قصد بلوغ 300.000 مستفيد؛
 - «برنامج السكن القروي» لتأهيل 100.000 مسكن في إطار انبثاق المراكز القروية المندمجة، مع دعم للأسر المستفيدة في حدود 40.000 درهم إضافة للمواكبة التقنية؛
 - محاربة المضاربة العقارية عبر تطبيق ضريبة تصاعدية على الأراضي غير المبنية في المدارات الحضرية؛
 - تحقيق مشروع «مغرب بدون صفوح»؛
 - تهيئة المدن العتيقة: إعادة تأهيل 20.000 بناية وفق المواصفات الهندسية والجمالية التقليدية ما سيساهم في خلق آلاف مناصب الشغل للصانع التقليديين؛
 - تحديث سوق الكراء عبر قانون إطار يعيد التوازن بين الكاري والمكثري؛
 - مؤسسة موحدة للأعمال الاجتماعية تتولى إحداث أحياء سكنية للموظفين على الوعاء العقاري العمومي ؛
 - إطلاق مشروع بناء عمارات سكنية من طرف الفاعلين العموميين في مجال العقار، وتخصيص المنتج للكراء الموجه حصرا للشباب بأثمنة ملائمة، الشيء الذي سيساهم في تخفيف أزمة السكن بالنسبة لهذه الفئة من المقبلين على الحياة الأسرية وسيساهم كذلك بالضغط على أسعار الكراء نحو الانخفاض.

ميثاق الأمان

الميثاق الرابع ضمن أولويات برنامج حزب الأصالة والمعاصرة يتعلق بضمان الأمن الاستراتيجي للبلد في العلاقة مع التهديد البيئي المرتبط بالماء، والتهديد المزدوج البيئي والحوكمي المرتبط بالأمن الغذائي، والتهديد الجيوسياسي المرتبط بالطاقة، وأخيرا التهديد المرتبط بالفشل في مواكبة وتملك ثورة الذكاء الاصطناعي التي يسعى المتحكمون الكبار فيها إلى جعلها أداة لضمان تبعية بلدان وشعوب بشكل أقسى وأخطر من كل أشكال التبعية المعروفة حتى اليوم.

الالتزام رقم: 17 الأمن الاستراتيجي الطاقى

- ضمان مخزون من المحروقات يغطي الاستهلاك الوطني لمدة 3 أشهر، وذلك عبر:
 - استغلال خزانات شركة «سامير»؛
 - التزام مستوردي المحروقات بالتوفر على مخازن خاصة بطاقة استيعابية كافية؛
 - تفعيل مراقبة صارمة لضمان تزويد السوق في ظروف عادية.
- تسريع إنجاز استراتيجية الطاقات المتجددة والرفع من نسبتها في الاستهلاك الكهربائي إلى 52% (46% حاليا).

الالتزام رقم: 18 الأمن الاستراتيجي المائي

تحقيق أمن مائي مستدام عبر اعتماد استراتيجية تقوم على تنويع وتقوية العرض المائي من خلال مضاعفة إنجاز السدود الصغرى والتلية وتثمين مياه الأمطار، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة والجبلية والواحات؛ فضلا عن تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر وتوجيهها لمياه الشرب أساسا والسقي في بعض المناطق؛ وكذا إنجاز مشاريع تحويل المياه بين الأحواض والجهات متى توفرت الجدوى دون المس بالتوازنات المائية للمناطق المعنية.

الالتزام رقم: 16 تسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

تشكل اللغة والثقافة الأمازيغيتان مكونا أصيلا للهوية المغربية، ويعتبر تكريس الطابع الرسمي للأمازيغية أحد أسس المواطنة الحقة. ولتفعيل ذلك، يلتزم الحزب بتوفير شروط تسريع تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26-16، وذلك عبر:

- إنشاء صندوق خاص لدعم استعمال الأمازيغية باعتماد مالي يفدر بملياري (2) درهم، مع سحب هذا الاختصاص من «صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية»؛
- تفعيل المادة 34 من القانون التنظيمي المذكور التي تنص على إحداث لجنة وزارية دائمة لدى رئيس الحكومة يعهد إليها بمهام تتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مع ضمان انفتاحها، وهي اللجنة التي عقدت آخر اجتماع لها في أبريل 2021.

الأمن الاستراتيجي الغذائي

الالتزام 19 رقم:

- تشجيع وتوجيه الاستثمار الفلاحي للاستجابة لمتطلبات السوق الداخلية حسب إمكانيات مختلف المناطق والأنظمة البيئية، وإعادة النظر في توجيه الدعم المالي؛
- الحفاظ على الموروث الوطني الفلاحي (أصناف البذور، أشجار مثمرة، سلالات أصلية للماشية، الممارسات الزراعية الأصيلة...) وجعله القاعدة الصلبة والمستدامة للفلاحة حسب مختلف المناطق وحسب القدرة على مقاومة التغيرات المناخية؛
- دعم البحث العلمي الزراعي وتوجيهه نحو فلاحة مستدامة مقاومة للتغير المناخي؛
- إعادة النظر في تدبير ومراقبة المخزون الاستراتيجي وضمان دور الدولة كفاعل في المجال.

الأمن الاستراتيجي العلمي/التقني

الالتزام 20 رقم:

- إطلاق مشروع وطني لتكوين 5000 مؤطر في مجال الذكاء الاصطناعي وإدماج هذه المادة في المستويات التعليمية
- الاعدادية؛
- تشجيع إنشاء بنيات ومشاريع للبحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي داخل الجامعات والمعاهد العليا، عبر خصها بدعم مالي وتسهيلات وفق المتطلبات؛
- إطلاق مشروع بناء منظومة ذكاء اصطناعي مغربية لتحسين البلاد ضد تحكم جديد تتكاثف فيه شركات كبرى ودول.

كما يتعين ضبط وتدبير أمثل للطلب على الماء عبر آليات متعددة على رأسها الحفاظ على المياه الجوفية والتقنين الصارم لاستعمالها وكذا ربط استعمال المياه بالتوازنات الهيدرولوجية... مع ضمان العدالة المجالية في الولوج إلى الماء عبر توفير المياه بمناطق الري الصغير والمتوسط، وإيلاء أهمية بالغة للوحدات والنقط الخاصة بالمناطق الرعوية.

وعليه، يقترح الحزب إطلاق المشاريع التالية:

- إنجاز ما يقارب 400 منشأة مائية ما بين السدود الصغرى والتلية ومنشآت حصاد مياه الأمطار.
- إنجاز 6 محطات لتحلية مياه البحر زيادة على التسريع في إنجاز المحطات التي تم إطلاق أشغالها حديثا. ويكمن الهدف الأساسي في بلوغ أكثر من 1,8 مليار متر مكعب في أفق 2031.
- إنجاز الشطر الثاني من مشروع تحويل المياه بين الأحواض المائية والذي سيشمل تحويل المياه من حوض أبي رقراق إلى حوض أم الربيع على مستوى سد المسيرة.
- تعميم تقنيات الري المقتصة في مياه الري عن طريق إنجاز برنامج على مساحة 350.000 هكتار لبلوغ مساحة إجمالية تناهز 1,2 مليون هكتار من الأراضي المسقية المجهزة بتقنيات الري المقتصة في مياه الري، أي ما يناهز 70% من المساحات المسقية على الصعيد الوطني.
- تهيئة وإنجاز نقط الماء بالمناطق الرعوية بحيث سيتم إنجاز ما يناهز 1000 نقطة مائية، الشيء الذي سينعكس كذلك على ضمان بناء القطيع الوطني.
- تدبير مندمج فعال للماء بما فيه إعادة النظر في القوانين المنظمة لتخصيص وتوزيع مياه السدود وكذا توفير مؤهلات كافية لمراقبة الملك العام المائي...

ميثاق النمو والاستدامة

الميثاق الخامس ضمن أولويات برنامج حزب الأصالة والمعاصرة يتعلق بالنمو الاقتصادي باعتباره شرط تنفيذ كل الالتزامات الواردة في هذا البرنامج. فلا قدرة شرائية مضمونة، ولا دولة اجتماعية متينة، ولا أمن استراتيجي مضمون، دون اقتصاد ينمو بوتيرة أعلى، ويخلق مناصب الشغل، ويوسع الوعاء الضريبي بفعل الإدماج في الاقتصاد المهيكل، لا بفرض ضغط جبائي إضافي على الطبقة الوسطى.

عقيدتنا الاقتصادية

يدخل المغرب المرحلة 2031-2026، وهو يستند إلى مكتسبات قوية، تتمثل في بنية تحتية ذات مستوى عالمي، واندماج متزايد في سلاسل القيمة الصناعية، وقدرة متنامية على استقطاب الاستثمارات، وانخراط فعلي في الانتقال الطاقوي، إضافة إلى الآفاق الواعدة التي يتيحها تنظيم كأس العالم 2030.

وتشكل هذه المكتسبات أرضية قابلة للتطور نحو محرك لنمو اقتصادي أكثر قدرة على خلق فرص الشغل، وأكثر توازناً على المستوى المجالي، وأقل اعتماداً على الواردات.

يقوم البرنامج المقترح على عقيدة اقتصادية تركز على تحقيق توازن أكبر بين البعدين الإنتاجي والخدماتي للاقتصاد الوطني، من خلال التوجه أكثر نحو الإنتاج الصناعي والطاقوي، وإعادة توجيه النشاط الفلاحي والأنشطة المرتبطة به.

كما ينطلق من مبدأ أن على الدولة الاضطلاع بدور الفاعل في المجالات الاستراتيجية، في حين يلعب القطاع الخاص دور المحرك الأساسي لخلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

ولخدمة هذه الأهداف وجب توجيه الدعم العمومي، والسياسة الجبائية، وآليات التمويل، ومنظومة التكوين، والاستثمار العمومي نحو هدف موحد يتمثل في تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية وخلق فرص الشغل.

ويقترح البرنامج تسعة برامج هيكلية كبرى، تتمثل في: تعزيز التصنيع عبر تطوير سلاسل الإنتاج المستقبلية؛ ودعم الإنتاج الوطني لتعويض الواردات؛ وإطلاق سياسة مندمجة لفائدة المجالات القروية؛ واستثمار الإرث الاقتصادي لكأس العالم 2030؛ وتحرير المبادرة لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة ومعالجة إشكالية نمو المقاولات المتوسطة وتمكينها من الولوج إلى الصفقات العمومية، مع تقليص آجال الأداء؛ ورفع معدل النشاط الاقتصادي للنساء؛ وتطوير اقتصاد الرياضة؛ وتعزيز اقتصاد المعرفة والخدمات القابلة للتصدير.

ويقتضي نجاح هذا البرنامج اعتماد منظومة صارمة للتنفيذ، تقوم على تحديد أهداف سنوية، وإبرام عقود للأداء، وإجراء مراجعات نصف سنوية، وإخضاع النتائج لتقييم مستقل، واعتماد برمجة متعددة السنوات للتمويل، مع التحكيم المستمر بين مختلف التدابير وفقاً لمدى إسهامها في خلق فرص الشغل، ورفع الإنتاجية، وتعزيز الصادرات، وتقوية قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للصدمات الخارجية.

النموذج الماكرو-اقتصادي المنشود

يرتكز هذا الميثاق على مسار ماكرو-اقتصادي إرادي لكنه واقعي، يستند إلى الإمكانيات الفعلية للتحويل التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني خلال الولاية المقبلة، وقوامه:

- نمو متوسط قدره 5% سنوياً خلال الفترة 2031-2027، مقابل حوالي 3,7% خلال الفترة 2025-2022؛
- مرونة تشغيل/نمو تقدر بـ 0,53، أي ما يعادل حوالي 53.000 منصب شغل صاف عن كل نقطة نمو إضافية؛
- تضخم متحكم فيه في حدود 2% سنوياً، صونا للقدرة الشرائية للأسر وللاستقرار الماكرو-اقتصادي؛
- تحكم في مستوى عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الإجمالي طيلة الفترة 2031-2027. ويرتكز هذا الضبط في آن واحد على توسيع الوعاء الضريبي، وتحسين نجاعة النفقات العمومية، وأثر النمو على مداخيل الدولة، والرفع من مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية؛

شروط النجاح

1. مواءمة التكوين مع حاجيات القطاعات الإنتاجية؛
2. تعبئة العقار الاقتصادي وتطوير المناطق الصناعية؛
3. توسيع أدوات التمويل والضمان ورأسمال الاستثمار؛
4. تشجيع الابتكار والبحث التطبيقي؛
5. ربط الدعم العمومي بالكفاءة الطاقية وترشيد استعمال المياه؛
6. تعزيز المنافسة والشفافية والإدماج في الاقتصاد المهيكل؛
7. تفعيل الجهوية الاقتصادية عبر عقود برامج جهوية.

■ وضع المديونية العمومية في مسار تنازلي ليبلغ حوالي 62% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق 2031، قصد الحفاظ على الهوامش الميزانية مع الإبقاء على مستوى مرتفع من الاستثمار المنتج والاستثمار في القطاعات الاجتماعية؛

إن النمو الذي نستهدفه ليس نموا محاسباتيا تحتفي به التقارير، بل نمو مشغّل ومدمج ومستدام: مشغّل لأنه موجه نحو القطاعات الكثيفة التشغيل؛ مُدمج لأنه يجعل من الشباب والنساء والعالم القروي أطرافا فاعلة فيه؛ ومستدام لأنه يحصن الاقتصاد من التقلبات المناخية والجيوسياسية ويصون التوازنات المالية للدولة في أفق يتجاوز الآجال الانتخابية.

تمويل البرنامج

يقدم حزب الأصالة والمعاصرة، إلى جانب التزاماته، تقديراً للكلفة وآليات التمويل. وذلك إيماناً منه بأن تنزيل هذه الالتزامات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفير التمويل الضروري، من خلال تدابير واضحة وواقعية تراعي ضرورة الحفاظ على التوازنات المالية لبلادنا.

1. الكلفة الإجمالية للبرنامج

تُقدّر الكلفة الإضافية التراكمية لبرنامجنا بحوالي 350 مليار درهم على مدى خمس سنوات (2027-2031)، أي بمعدل يناهز 70 مليار درهم سنوياً.

وستُوجّه هذه النفقات العمومية الإضافية إلى:

1. ميثاق القدرة الشرائية: 150 مليار درهم.
2. ميثاق الشباب: 50 مليار درهم.
3. ميثاق المواطنة: 100 مليار درهم.
4. ميثاق الأمان : 50 مليار درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن تمويل برنامج التنمية المجالية المندمجة يشكّل جزءاً لا يتجزأ من التمويل الإضافي الذي سنعبئه لفائدة الموائيق الأربعة (130 مليار درهم خلال 5 سنوات).

2. الموارد المعبّاة لتمويل البرنامج

3.1 الأثر الإضافي الناتج عن النمو: حوالي 300 مليار درهم.

من شأن معدل نمو متوسط يبلغ 5% سنوياً، مقابل 3,7% خلال الولاية السابقة، إلى جانب التدابير التي سيتم اتخاذها على مستوى توسيع الوعاء وتقوية آليات المراقبة، أن يساهم في تحصيل مداخيل ضريبية إضافية، يتم تعزيزها من خلال

الرفع من مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية. وهو ما سيتمكن من تعبئة ما مجموعه 300 مليار درهم على مدى خمس سنوات.

3.2 مساهمة الجماعات الترابية من خلال الصندوق المخصص للضريبة على القيمة المضافة: حوالي 40 مليار درهم.

3.3 إعادة التخصيص والنجاعة الميزانياتية: 10 ملايير درهم.

سنقوم بمراجعة شاملة للنفقات العمومية خلال الأشهر الستة الأولى من الولاية، من خلال الاشتغال على مجموعة من روافع الاقتصاد في النفقات، من بينها:

- تجميع وتوحيد عدد البرامج و المؤسسات العمومية المتداخلة في مهامها؛
- وضع سقف لنفقات التسيير غير الضرورية؛
- افتتاح الاتفاقيات والعقود-البرامج الموقّعة مع قطاعات اقتصادية خاصة.

3.1 النمو: حوالي 300 مليار درهم.

من شأن معدل نمو متوسط يبلغ 5% سنوياً، مقابل 3,7% خلال الولاية السابقة، إلى جانب التدابير التي سيتم اتخاذها على مستوى توسيع الوعاء وتقوية آليات المراقبة، أن يساهم في تحصيل مداخيل ضريبية إضافية، يتم تعزيزها من خلال الرفع من مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية. وهو ما سيتمكن من تعبئة ما مجموعه 300 مليار درهم على مدى خمس سنوات.

3.2 مساهمة الجماعات الترابية من خلال الصندوق المخصص للضريبة على القيمة المضافة: حوالي 40 مليار درهم.

3.3 إعادة التخصيص والنجاعة الميزانياتية: 10 ملايير درهم.

سنقوم بمراجعة شاملة للنفقات العمومية خلال الأشهر الستة الأولى من الولاية، من خلال الاشتغال على مجموعة من روافع للاقتصاد في النفقات، من بينها:

- تجميع وتوحيد عدد البرامج و المؤسسات العمومية المتداخلة في مهامها؛
- وضع سقف لنفقات التسيير غير الضرورية؛
- افتتاح الاتفاقيات والعقود-البرامج الموقّعة مع قطاعات اقتصادية خاصة.



مستشفى عمومي تنافسي

الالتزام
رقم : 11

مليون منصب شغل صاف على الأقل،
خلال الولاية الخامسة

الالتزام
رقم : 12

مدرسة عمومية تُربي، تُكون،
تهيئ للمستقبل

الالتزام
رقم : 13

500.000 أسرة تستفيد من سكن
لائق خلال الولاية الخامسة

الالتزام
رقم : 14

المساواة في الولوج
إلى الخدمات الرقمية

الالتزام
رقم : 15

تسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

الالتزام
رقم : 16

بناء الأمن الاستراتيجي الطاقوي

الالتزام
رقم : 17

الأمن الاستراتيجي المائي

الالتزام
رقم : 18

الأمن الاستراتيجي الغذائي

الالتزام
رقم : 19

الأمن الاستراتيجي العلمي/التقني

الالتزام
رقم : 20



عودة أسعار المواد الأساسية
إلى مستوياتها الطبيعية

الالتزام
رقم : 1

مجانية فاتورة الكهرباء
إلى حدود 100 درهم شهريا

الالتزام
رقم : 2

تخفيض الضريبة على الأجر
لمزيد من الإنصاف

الالتزام
رقم : 3

لا معاش دون 3.000 درهم
بعد الآن

الالتزام
رقم : 4

حد أدنى قدره 1.000 درهم
من الدعم الاجتماعي المباشر

الالتزام
رقم : 5

«مسار إدماج»، مسار موحد لكل شاب
خارج التعليم والتكوين والشغل

الالتزام
رقم : 6

صفر انقطاع عن الدراسة
دون حل بديل

الالتزام
رقم : 7

كفاءة لكل شاب... وأول عقد شغل

الالتزام
رقم : 8

ظروف العمل اللائق

الالتزام
رقم : 9

السكن والحركة، صندوق عمومي
لضمان كراء سكن الشباب

الالتزام
رقم : 10





الأصالة والمعاصرة
٥٢٨٨٨٨ | ٨ ٢٠٢٠ | ٢٠٢٠